الي الاول نعم ان قدر متعلق بالذكر الثاني بحيث يكون
التقدير هكذا او في تحقيق ذكر يذكر متعلقه وهو اللفظ
المذكور صح ارادة الترشيح من ما باعتبار انه ذكر
اللفظ لكن فيه من التكلف ما لا يخفى فتامل **قوله**
زيادة حال من نايب فاعل يذكر بتقدير مضاف اي
ذا زيادة او بتاويله باسم الفاعل اي زايدا او باقيا
علي مصدريته لقصد المبالغة فيرد بدعوي انه نفس
الزيادة علي حد ما قيل في نحو زيد عدل فاندفع انما
يذكر لفظ والزيادة معنى فلا تصح الحالية لاقتضايها
انما يذكر نفس الزيادة وليس كذلك والاولي من
هذه الاوجه اولها لان وقوع المصدر المنكر حالا
ولو مع تاويله باسم الفاعل وان كان كثيرا الا انه
مقصور علي السماع بخلافه علي الاول فان الواقع حالا
في الحقيقة انما هو ما اضيف الي المصدر والمراد
بكون ما يذكر ذا زيادة اي صاحب زيادة ان الزيادة
قايمة به فيام الوصف بالموصوف فان الزايد يقوم
به وصف الزيادة فهو صاحبها فتامل **قوله** من
ملا يمان تبيان لما **قوله** لكن الي اخره استدراك
علي ما يوهمه قوله بكسر الخ من استوا والمعنتين
قوله لانه يحسن الخ لعل وجهه ان المخالب تابعة
والسبع متبوع والا نسب جعل التابع ملاءما اي
مناسبا

مناسبا للمتبوع لا العكس **قوله** فان المخالب اي
اثباتها علي مذهب السلف لوهي نفسها علي مذهب
السكاكي **قوله** وهو جمع ذكر الضمير مراعاة
للخبر لكونه محط الفايدة ولو راعي المرجع لانثه
قوله مخلب هو من الخلب بمعنى الجرح والخدش
قوله كل سبع اي هو علي هذا مختص بالسبع
من حيث هو ويكون الظفر اعم منه **قوله**
او هواي المخلب **قوله** والظفر لما لا يصيد اي
من الطير بقرينة المقابلة فاندفع ما قيل من
ان ظاهر كلامه يقتضي انما كان لما يصيد من غير
الطير ليس بمخلب لان المخلب لما يصيد من
من الطير وهذا ليس طيرا وليس بظفر لان الظفر
لما لا يصيد وهذا يصيد فتلزم الواسطة بين
الظفر والمخلب وظاهر كلام اهل اللغة انه
لا واسطة ووجه الدفع ان ما ذكر لا يرد الا
لو كان المراد والظفر لما لا يصيد اي مطلقا طيرا
كان او غيره وليس ذلك مرادا بل المراد والظفر
لما لا يصيد اي من الطير علمت فالصورة المورد
مندرجة في الظفر حينيذ ووجه اندراجها انها
لا يصيد من الطير ما دق بان لا يصيد اصلا
طيرا كان او غيره او يصيد لكن لا من الطير لانه

المخلب لما يصيد

Copyright © King Saud University